

Distr.
GENERAL

A/50/275
S/1995/555
10 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

البند ١١١ من القائمة الأولية*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين
والمشردين والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم، طيه، البيان الصحفي الذي أصدره في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الأونرابل
صوميل ج. سيتا وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالإنابة، بشأن الحالة المتفجرة التي يمثلها اللاجئون
من بوروندي ورواندا، البلدين المجاورين لجمهورية تنزانيا المتحدة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ١١١ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دودي ن. مواكاواجو
الممثل الدائم

مرفق

بيان صحفي أصدره في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الأونرابل صمويل ج. سيتا وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالإنابة

تؤوي جمهورية تنزانيا المتحدة في الوقت الراهن ما يربو على ١ ٤٣٠ ٠٠٠ لاجئ. ويشكل اللاجئين من رواندا وبوروندي أكثر من نصف هذا العدد. ولا يجادل أحد في نظافة سجل جمهورية تنزانيا المتحدة بالنسبة لتدفق اللاجئين عليها منذ الاستقلال، أو في الطريقة التي استخدمت للترحيب بأولئك التعماء أو لمعاملتهم. وقد وفرت جمهورية تنزانيا المتحدة حق اللجوء لمئات آلاف اللاجئين لا من رواندا وبوروندي فقط وإنما من بلدان أخرى أيضا، مثل زائير والصومال وموزامبيق والسودان وأوغندا وملاوي وجنوب افريقيا وناميبيا وأنغولا وزمبابوي وجزر القمر وسيشيل وأثيوبيا والرأس الأخضر، بل ومن يوغوسلافيا أيضا. ولقد ذهبت الحكومة الى حد منح حق المواطنة لبعض أولئك اللاجئين، وبذلك جعلتهم أفرادا في المجتمع التنزاني. لكن بعد فترة، عاد اللاجئين من جميع البلدان المجاورة تقريبا الى بلدانهم، حيث تحسنت أحوال السلم والعدالة والحالة السياسية في تلك البلدان. وعلى النقيض تماما من ذلك الاتجاه، استمر اللاجئين من رواندا وبوروندي في التدفق على جمهورية تنزانيا المتحدة منذ عام ١٩٩٣ وحتى الوقت الراهن. إذ أن الاختلافات الإثنية وانعدام الحكم الرشيد والمساءلة في هذين البلدين قد جعلهما دولتين مفرختين للاجئين. وجمهورية تنزانيا المتحدة لا يمكنها أن تستقبل أكثر مما يمكنها استيعابه؛ وأي خطوة تقدم عليها بوروندي أو رواندا ستقابل بقوة مكافئة. ويتعين على العالم أن يفهم ذلك. وفيما يختص برواندا، ينبغي الإشارة الى اتفاق أروشا، ولا سيما المواد المتعلقة بتقاسم السلطة وعودة اللاجئين. فبقراءة الاتفاق، ستفقون مع جمهورية تنزانيا المتحدة على أن المنحة والحل كامنان هناك، الى حد كبير. ولتجنب أي انفجار للتوترات الإثنية في رواندا مستقبلا، ندعو الحكومة الرواندية الى تهئية مناخ سياسي سليم في البلد، من خلال إقامة حكومة وحدة وطنية، وبذلك تبعد الاستياء الذي قد يؤدي الى حالات إعادة تجمع لشن حرب جديد في المنطقة دون الإقليمية.

ولم تكن الجهود المبذولة من أجل تنفيذ خطة عمل بوجمبورا، ولا سيما بعد التوقيع في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥ على الاتفاق الثلاثي المعقود مع حكومة رواندا بشأن العودة الطوعية الى الوطن، ذات نفع جزيل، حتى بالنسبة لعودة الحياة الطبيعية الى مخيمات اللاجئين. وكان الجزء المتعلق بالتنفيذ من المبادرة المتخذة في مؤتمر قمة نيروبي الإقليمي في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ مخيبا للآمل، حيث لم يتمكن المجتمع الدولي من توفير ما يلزم من أموال أو مدخلات لوجيستية. وبينما يمارس المجتمع الدولي ضغطا على جمهورية تنزانيا المتحدة لتقبل التزامها الدولي بشأن اللاجئين، يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن تقاسم العبء الدولي فيما يختص باللاجئين.

وفيما يتعلق ببيروندي، خرجت موجة جديدة من اللاجئين بسبب الاضطراب الإثني وزيادة العنف، في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. وقد أرغم اللاجئين الروانديون الذين استقروا في بيروندي على ترك المخيمات المخصصة لهم؛ ومع ذلك، توقع المجتمع الدولي من جمهورية تنزانيا المتحدة أن تستمر في الوفاء بمسؤوليتها الدولية بقبولها إياهم فوق ترابها بينما تطردهم بيروندي خارج أرضها. ولا يمكن قبول المعايير المزدوجة، لا سيما في هذا الوقت الذي تهدد فيه الهجرة الجماعية بقاء دولتنا ذاته. وتوفر الاتفاقية التي وقعتها حكومة بيروندي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ فرصة ممتازة لحل الأزمة. وعمليات التقتيل المستمرة لا تبشر بخير بالنسبة لتسوية الصراع تسوية سلمية. ونحن ندين المذبحة المستمرة، بأقوى عبارات ممكنة. ولا يمكن لأي مجتمع متمدين أن يقبل أي عذر كان في هذا الشأن. ولذا، تدعو الحكومة التنزانية جيش وجماعات الميليشيا الطائفية المتعارضة في بيروندي الى احترام الحياة البشرية. ودور الجيش والحكومة هو حماية سيادة بيروندي. ونحن ندعو جميع القادة السياسيين، الحاليين منهم والسابقين، الى الكف عن الدعوة الى برامجهم السياسية القائمة على التمييز الإثني. فهذا الصراع يجب حله داخليا، وينبغي ألا يتوقع من جمهورية تنزانيا المتحدة أن تقدم حلا كالمعجزة خارج إطار عمل يشمل القوى الداخلية. ونظرا لحالة الخلخلة السياسية السائدة التي نشهدها في بيروندي، ستواصل جمهورية تنزانيا المتحدة نشر قواتها على طول منطقة الحدود من أجل حماية السكان المحليين التنزانيين، ومن أجل تجنب المزيد من تدفقات اللاجئين البيرونديين/ الروانديين الى داخل البلد.

إن استمرار وجود اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة يمثل سببا خطيرا لانعدام الأمن في بلدنا، وسببا محتملا للصراع مع جيراننا. وبالإضافة الى ذلك، فإن لعدد اللاجئين الضخم أثرا مدمرا لاقتصاد بلدنا وبنيتة الأساسية وبيئته. فقد تدهورت خدمات اجتماعية مثل الإمداد بالمياه، والصحة، والتعليم، وأصبح الأمن الغذائي معرضا للخطر. وعلاوة على ذلك، يتورط بعض اللاجئين في أعمال إجرامية، مما يزيد من استياء السكان المحليين.

ومع الاعتراف بالروح المحبذة لحل مشكلة اللاجئين، التي بادرت بها جمهورية تنزانيا المتحدة في أثناء محادثات المصالحة في أروشا، ورئيسا جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير في غبادوليت في ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ثم اجتماع قمة نيروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فإنه مما يتصل بالموضوع أن تتحمل سلطات كل من بيروندي ورواندا مسؤولية تهيئة الظروف المؤدية الى عودة اللاجئين بسلام الى بلديهم الأصليين. وما زالت تنزانيا ملتزمة بالاتفاقية المتعلقة باللاجئين التي اعتمدها منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٩؛ وسجلنا في هذا الصدد واضح، لا يحتاج الى بيان.

— — — — —